



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

خطة استراتيجية للحلبة الاسرائيلية الفلسطينية

١ - مدخل:

بعد عامين من البحث والتشاور مع شخصيات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، قدم معهد دراسات الأمن القومي الاسرائيلي خطة عمل شاملة لفصل الكيان الإسرائيلي عن الفلسطينيين. وانطلقت هذه الخطة من منطلق أن إسرائيل تواجه الآن "طريقاً سياسياً مسدوداً وخطيراً"، من دون الإشارة إلى أسباب وصولها إلى هذا الوضع. لكن المعهد أشار إلى أن هذه الخطة المقترحة هي "خطة عمل سياسية - أمنية في إطار القضية الفلسطينية ولها هدفان: تحسين وضع إسرائيل الإستراتيجي ومنع التدهور في منزلق نحو واقع الدولة الواحدة". وفي أساس هذه الخطة، التوصل إلى "بلورة واقع مُحسّن، يسمح بفتح خيار في المستقبل من أجل إنهاء سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية)، وضمان أغلبية يهودية صلبة في "إسرائيل الديمقراطية". وبكلمات أخرى: هدف الخطة هو إعداد الظروف لواقع الدولتين من أجل الحفاظ على إسرائيل ديمقراطية، يهودية، آمنة وأخلاقية".

وشدّد المعهد على أنه في أعقاب بحث متواصل، "تبين أن البديل الأكثر استقراراً، الذي سيمكّن إسرائيل من مواجهة تحديات المستقبل بأفضل صورة، والمحافظة على طابعها ومصالحها الأساسية والأمنية، هو ذلك الذي يدفع نحو انفصال سياسي وإقليمي عن الفلسطينيين باتجاه واقع الدولتين للشعبين".

واعتبر المعهد أن الخطة تتلاءم مع مصالح إسرائيل "وتسمح بتوفر عدة خيارات، حتى بغياب شريك فلسطيني لاتفاق دائم، من أجل التقدم نحو انفصال سياسي، إقليمي وديمقراطي عن الفلسطينيين وتحقيق استقرار إستراتيجي لفترة طويلة. ومن هنا سيكون بإمكان إسرائيل أن تخطو، وفقاً لرؤيتها وبصورة تدريجية

وحذرة، في الطرق نحو بدائل سياسية أخرى". وبحسب المعهد، فإن "الخطة المقترحة تتطلع للوصول إلى تفاهات داخل الجمهور الإسرائيلي، وتفاهات مع المجتمع الدولي والدول العربية البراغماتية ومع الفلسطينيين أنفسهم، وتعكس إصرار إسرائيل على بلورة مستقبلها بنفسها".

وأشار المعهد إلى أن "الخطة لا تطرح حلاً سياسياً نهائياً، وإنما طريقاً لإنشاء واقع إستراتيجي محسّن بالنسبة لإسرائيل، ويسمح لها بالحفاظ على معظم الإمكانيات بيديها".

٢ - الإنسحاب في المناورة السياسية (نظرة تاريخية):

في العام ألفين، وبعد سبع سنوات من اتفاق أوسلو، حاول رئيس الحكومة الاسرائيلية الأسبق إيهود باراك، في محادثات كامب ديفيد-٢ إعادة استتساخ اتفاق أوسلو جديد مع رئيس السلطة الفلسطينية السابق ياسر عرفات، وقدم طروحات ضبابية وغير واضحة تتضمن أفخاخاً تستطيع إسرائيل من خلالها أن تصل إلى ما تقتضيه مصلحتها الأمنية والسياسية بخصوص شكل وجوهر الكيان الفلسطيني العتيد، بحيث يتم تفرغه من مقومات الحياة والإستمرار، مع الاستحصال على اعتراف فلسطيني بإنهاء الصراع، وتحوّل بالتالي كل مطالبة فلسطينية لاحقة بحقوق مهدورة، إلى مطالبة غير محقّة وغير مشروعة في نظر الرأي العام الدولي.

إنّ شعار الفصل السياسي والإقتصادي هو شعار قديم ينطلق من تهديد زعماء إسرائيل بأنّ في حوزتهم ردّاً مناسباً على تحدّيات المقاومة والطروحات السياسية التي يطرحها عليهم الفلسطينيون عندما يطالبون بحقوقهم الوطنية المشروعة أو بتطبيق الإتفاقيات الموقّعة معهم. ولقد نشأ في إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ مفهوم تقليديان متعارضان في السياسة الإسرائيلية هما:

الأول: مفهوم الإندماج الذي قاده وزير الدفاع آنذاك موشيه ديّان في الفترة بين ١٩٦٧ - ١٩٧٤ والذي روج للإندماج الأقصى بين الشعبين، حتى أنه اتّخذ خطوات عملية للبنى التحتية للتعايش، مثل فتح الحدود وربط المياه والكهرباء والشوارع. ومن أجل تجسيد هذا المفهوم اعتاد ديّان على شبك أصابع يديه والقول: مثلما أصابعي متشابكة بصورة وثيقة علينا أن نخلق اندماجاً بين الشعبين بحيث لا يمكن فصلهما.

الثاني: قاده وزير المالية آنذاك بنحاس سافير، الذي اعتقد أنّ على إسرائيل أن تخلي على وجه السرعة المناطق المحتلة، وأن تضع خطأً حدودياً واضحاً. وبرغم أنّه كان هناك في الحكومة من أيّد سافير، ومن بينهم يسرائيل غاليلي ويغئال ألون، إلا أنّ سياسة ديّان هي التي نفّذت وتمّ العمل بها في نهاية الأمر، واستمرت في ما بعد في حكومات الليكود والعمل، حتى اسحق رابين المؤيّد الأبرز للفصل اضطرّ لمواصلة هذه السياسة، لأنّ الإندماج أصبح أمراً واقعاً ومن الصعب تغييره.

إنّ فشل محادثات كامب ديفيد - ٢ وانطلاقة انتفاضة الأقصى شكّلا صدمة حقيقية للشارع الإسرائيلي الذي أمل كثيراً من التسوية المفترضة والمفروضة بوساطة اميركية، إلاّ أنّه لم يشكّل مفاجأة في حينه لمبلوري القرار الإسرائيلي. فقد سرّب الإعلام الإسرائيلي لاحقاً أنّ أجهزة التقدير الإستخبارية التابعة للمؤسسة العسكرية والأمنية قد قدرت وتوقّعت إمكانية تردّي الأوضاع الأمنية ووقوع المواجهة على خلفية حتمية فشل المفاوضات النهائية مع الفلسطينيين، وبالتالي وضعت الخطط الأمنية والعسكرية للمواجهة المحتومة بشكل يكفل إعادة تصويب الأمور و«زرع الهزيمة في الوعي الفلسطيني» على حدّ تعبير رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال موشيه يعلون.

ومنذ بدء انتفاضة الأقصى وحتى نهاية حكم إيهود باراك وجزء كبير من فترة تولّي آرييل شارون رئاسة الحكومة، كان الخطاب الإسرائيلي يتّجه نحو تحميل رئيس السلطة الفلسطينية السابق ياسر عرفات مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية والتنظير لضرورة قيامه بواجباته بحسب الإتفاقات التي وقّع عليها، أي إعادة الروح لأجهزة السلطة الأمنية الفلسطينية كمقابل فرعي محلي لمصلحة الأمن الإسرائيلي... إلاّ أنّ تراخي السلطة الفلسطينية وخوفها من السقوط في مستنقع حرب أهلية بالغة الخطورة، وتنامي الإستعداد والقدرة الشعبية على المقاومة واستمرار العمليات التي طالت الداخل الإسرائيلي، قد دفعت بالقرار السياسي - الأمني الإسرائيلي، وبتغطية أميركية واضحة، إلى دخول الجيش الإسرائيلي أراضي السلطة الفلسطينية في الضفّة الغربية المسماة بأراضي (أ)، بحسب اتفاقات أوسلو، واحتلالها بالكامل.

لقد هدفت العملية المسماة بـ «السور الواقى» التي نفّذت في شهر نيسان من العام ٢٠٠٢، إلى تحقيق ما رفضت السلطة الفلسطينية القيام به بحسب الرواية الإسرائيلية، أي إيجاد واقع أمني مريح لإسرائيل من خلال

تدمير ما أسماه الجيش الإسرائيلي بـ "البنية التحتية للإرهاب"، مما يسمح بإنهاء أو تخفيض وتيرة وقوة العمليات الفلسطينية التي تطل الإسرائيليين في الداخل الإسرائيلي وفي الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ وبحسب تعبير رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية «أمان» السابق اللواء «أهارون زئيفي فرکش» «إيجاد أدوات وبنى جديدة لإعادة صياغة قواعد اللعبة في الصدام مع الفلسطينيين لصالح إسرائيل».

عملية «السور الواقي» التي لم تستطع أن تردع الفلسطينيين أو أن تزرع الهزيمة في وعيهم، تبتعتها عمليات أخرى مماثلة أطلق عليها الإسرائيليون تسميات خاصة مثل «ربما هذه المرة»، «دواليب الزخم»، «الطريق الحازم»، «أيام الندم»... إضافة إلى أساليب أخرى نفذتها الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية مع عمليات واسعة من التصفية والإعتقال والحصار وهدم المنازل...

إلا أنّ أيّاً من هذه الأساليب، لم يستطع إيقاف الإنتفاضة الفلسطينية وأعمال المقاومة، بحيث وصلت إسرائيل إلى حائط مسدود بعد استفاد جميع الخيارات والوسائل المتاحة التي يمكن أن تستخدمها في هذا المجال.

إنّ الواقع المتردّي الذي تشكّل في الإدراك الإسرائيلي من جزاء اليأس من إلحاق الهزيمة بالفلسطينيين، وهو واقع أقرّ به معظم مبولوجي المشهد السياسي والأمني الإسرائيلي، قد فرض على النخب الإسرائيلية البحث عن وسائل أخرى لوقف التدهور الحاصل الذي بدأ يطال البنية الأساسية في الكيان الإسرائيلي، إن لجهة الواقع السياسي والأمني وقدرة الردع الإسرائيلية، أو لجهة الواقع الإقتصادي والإجتماعي والأزمة الحادة المتشكّلة على خلفية الإنتفاضة واستمرارها.

وهكذا أعيدت من جديد إلى السجال مسألة استعادة زمام المبادرة إسرائيلياً، في رؤية تعيد خلط الأوراق وتحاول بلوغ واقع أكثر أمناً وأقل إرهاباً للمؤسستين السياسية والأمنية... وتتمثل هذه الرؤية في ما يطلق عليه اصطلاحاً بـ «خطة الفصل من جانب واحد عن الفلسطينيين». وهي تتجلى في انسحاب الجيش الإسرائيلي وإخلاء كل أو بعض البؤر الإستيطانية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، بحيث يعزل الفلسطينيون مادياً عن الإسرائيليين في أماكن محددة مفصولة فصلاً تاماً عن الخط الأخضر أي أراضي العام ١٩٤٨ إضافة

إلى أماكن استيطانية من الضفة الغربية، وذلك لحاجات أمنية وحتى سياسية لدى بعض الإتجاهات الإسرائيلية. والخطة لقيت قبولاً واسعاً وقويماً من قبل الشارع الإسرائيلي على خلفيّة الإقرار العام بفشل مسيرة التسوية مع الفلسطينيين وعدم الثقة أساساً بالإتفاقات الممكن بلورتها لاحقاً معهم، إضافة إلى التسليم بعدم إمكانية التغلب عليهم وقهرهم بالوسائل العسكرية وفرض الحلّ عليهم. إلا أنّ هذه الخطة، وبالرغم من قبول الجمهور الإسرائيلي بها، لا تجد اتفاقاً جامعاً على مضمونها، وبالتالي برزت أربع خطط للفصل، تجملها الأبحاث المختصة الصادرة عن المراكز البحثية الإستراتيجية في الكيان الإسرائيلي كمايلي:

١- فصل من طرف واحد (أمني): لا يهدف أساساً إلى تغيير التقسيم الجغرافي القائم في مناطق السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المعرّفة بـ(ب) و(ج) والفلسطينية المعروفة بـ(أ)، وجلّ ما يهدف إليه هو وضع عراقيل مادية وأسيجة إلكترونية وقوات عسكرية وأمنية على طول الخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية وأراضي العام ١٩٤٨ بحيث يعرقل تسلّل منقّذي العمليات العسكرية باتجاه المدن الإسرائيلية.

٢- فصل كامل من طرف واحد: وهو مكلف ومضنّ للأجهزة الأمنية الإسرائيلية، إذ لا يهدف إلى إزالة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بل إلى الإبقاء عليها، وهدفه هو إيجاد فصل مادي بين كل مناطق السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة وبين المناطق المسيطر عليها بحسب إتفاقات أوسلو (مناطق أ) من قبل السلطة الفلسطينية.

٣- فصل من طرف واحد بحدود مختارة: ويقصد به الإنسحاب إلى الخط أو الخطوط التي تختارها الحكومة الإسرائيلية وترها مناسبة لتكون حدوداً دائمة للدولة. وبحسب هذه الخطة، يكون على الكيان الإسرائيلي أن يقرّر من طرف واحد الحدود المطلوبة مع الفلسطينيين، وبالتالي يمكن لهذه الحدود أن تقوم على أساس الخط الأخضر، أو على أساس الخط الأخضر مع تعديلات طفيفة، مما يتيح إمكانية إدراج الأحياء اليهودية في منطقة القدس والمستوطنات الكبرى القريبة من الخط الأخضر ضمن حدود الدولة، الأمر الذي يجعل إسرائيل تنسحب إلى هذا الخط وتعلن عنه كحدود دائمة وتقيم فصلاً مادياً بين أراضيها والأراضي الفلسطينية.

٤- الفصل إلى خط انتقالي: ويقصد به أن تبادر إسرائيل إلى تحديد خط للإنسحاب يكون خطأً انتقالياً محدداً من طرف واحد لضرورات سياسية وأمنية، ويكون هذا الخط ما بين الخط الحالي والخط المطلوب والمقبول إسرائيلياً كحدود دائمة لاحقاً.

من خلال هذه الخطط والخطوط يتبين أنّ هناك من يريد لخطة الفصل أن تصل إلى نتائج مماثلة للنتائج التي كانت المؤسسة الصهيونية تبغيها من التسوية مع الفلسطينيين، أي بعبارة أخرى، تريد هذه الفئة أن تعكس التسوية بالوصول إلى فصل بين «الشعبين» يؤدي ربما إلى اتفاق مستقبلي يقرّ بالإرادة الإسرائيلية. بينما تريد فئة أخرى أن تحافظ على الوضع الراهن والسيطرة اليهودية على الضفة الغربية مع إقامة خطوط تفصل التجمّعات الفلسطينية عن اليهودية، وهي بالذات ما يريده اليمين من التسوية. أما الفئة الثالثة فتريد للفصل أن يحسّن الوضع الأمني الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته، الإبقاء على حيّز جغرافي هام يُمكن المفاوض الإسرائيلي من أن يتفاوض عبره، لاحقاً، مع الطرف الفلسطيني في شأن التسوية الدائمة والحدود النهائية.

والحقيقة أنّ شارون إنّما أقبل على خطوة الفصل بسبب التغيّر الحاصل في بنية الثقافة الإسرائيلية، السياسية والحزبية، التي تنقسم إلى قسمين: الأيديولوجيون وأبرز من يعبر عنهم هم القوميون المتديّنون (المفدال ويهودية التوراة وغوش إيمونيم)، والبراغماتيون الذين ينقسمون إلى متطرفين ومن ضمنهم شارون وصولاً إلى نتنياهو (الليكود) وإلى وسط ويسار (ياحد وحزب العمل). وخطة شارون كانت تدرج في إطار سياسي ينسجم وهذا الإنقسام. ومهما يكن من أمر فإن الزيارة التي قام بها شارون بتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٤ للولايات المتحدة شكّلت منعطفاً استراتيجياً في المواقف الإسرائيلية والأميركية على حدّ سواء، وهي أسّست لمرحلة جديدة وحاسمة في تاريخ الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وتاريخ العلاقات المشتركة بين إسرائيل وأميركا، تتجاوز الشرعية الدولية وأية اتفاقات مسبقة مع الفلسطينيين، وترسم خريطة جديدة لهذا الصراع بصورة مباشرة ومن طرف واحد. وقد صرّح شارون قبيل توجّهه في حينه إلى واشنطن لاطلاع الرئيس بوش على خطته بالقول: «أنا مضطر لهذه الخطة، أقول ذلك بأسف شديد، لأنّه لا يوجد في الطرف الآخر من يصلح لأن يكون شريكاً لي في مسيرة السلام. وبما أنّه لم يكن ممكناً إبقاء الأمور جامدة، وبما أن المبادرات السياسية بدأت تتدفّق علينا كالمطر، فقد لجأت إلى مبادرة إسرائيلية صرف تضع نصب عينيها مصالح إسرائيل لوحدها

فقط». وهذا يدل على أنّ الخطة كانت محاولة لإستعادة زمام المبادرة السياسية التي افتقدتها إسرائيل بشكل دراماتيكي على امتداد سنوات الإنتفاضة، وهي تضمّنت النقاط التالية بحسب هآرتس (٢٠٠١/١/١٨):

- اتفاق مرحلي بعيد المدى مع الفلسطينيين ينفذ على مراحل.
- دولة فلسطينية في المناطق الخاضعة للسلطة (٤٢% من الضفة).
- عدم نقل مناطق إضافية إلى السلطة.
- سيطرة إسرائيل على المناطق الأمنية في الغور وعلى طول الخط الأخضر.
- عدم إخلاء أيّة مستوطنة، وعدم بناء مستوطنات جديدة.
- شنّ حرب موضعية ضد الإرهاب والإمتناع عن العقاب الجماعي وعن الحصار.
- إقامة سلسلة مستوطنات جديدة في حولوت حلوتسا(التي كان من المفترض أن يتم نقلها إلى الفلسطينيين وفقاً لخطة باراك وكلينتون للسلام).
- عدم استئناف المفاوضات على المسار السوري في المدى القريب.
- اعتبار المواقف التي قدّمها باراك في المفاوضات غير ملزمة.

إن تحليل هذه النقاط يفضي إلى استشراف أهداف شارون في حينه وهي التالية:

١- مقايضة مستوطنات غزة، التي يوجد شبه إجماع على إخلائها، بتعزيز السيطرة والضمّ والإلحاق بواسطة مستوطنات الضفة الغربية.

٢- تحقيق الحدّ الأقصى الممكن من الأمن، وتقليص خطّ التماس والاحتكاك بالفلسطينيين، وإعادة تموضع وانتشار قوات الإحتلال.

٣- إحرار تعديل جوهرى فى ميزان القوى الديموغرافى بتحتية حوالى ٧,١ مليون فلسطينى من هذا الميزان.

٤- شطب موضوع القدس وعودة اللاجئين من جدول الأعمال.

٥- إعطاء النمو الإقتصادي، والإستثمار، دفعة قوية لمعاودة الإنطلاق وتحسين المستوى المتدهور لمعيشة المستوطنين.

من هذا المنطلق يتبين أنّ شارون لم يتحدّث عن إنسحاب من طرف واحد، كما حصل فى نموذج الجنوب اللبنانى تحت ولاية باراك، وإتّما عن فكّ ارتباط من طرف واحد، وثمة فرق واضح فى المغزى السياسى بين المصطلحين. وفى هذا السياق كتب أوف بن فى صحيفة (هآرتس ١٣/٤/٢٠٠٤): «إنّ رئيس الحكومة مستعد لتخليد اتفاق مرحلى أحادى الجانب لسنوات طويلة قادمة فى المناطق وسحب ما تبقى من مكانة الشريك السياسى من سلطة ياسر عرفات الفلسطينية ومن مجموعة أوسلو-تونس. ومن ناحية شارون يتوجب على الفلسطينيين أن ينسوا لفترة طويلة إقامة دولة مستقلة فى غالبية مناطق الضفة والقدس».

من هنا فالخطورة الكامنة فى الخطة أنها أضفت شرعية غير مسبوقة على الإحتلال وممارساته بعد إلباسها ثياباً جديدة وعناوين جديدة مثل مكافحة الإرهاب. وتعبير آخر فالخطة لا تقدّم أيّ شيء جديد للفلسطينيين، بينما تقول للمجتمع الدولى إنّ الإسرائيليين قدّموا أقصى ما يستطيعون لمساعدة الفلسطينيين على تحسين أوضاعهم، لكن هؤلاء لا يريدون التخلّى عن "الإرهاب"، وهم يتحمّلون نتيجة استمرار معاناتهم. وكلّ هذا يأتي بفضل التغيير الذى أدخلته الولايات المتحدة على مفهوم "الإرهاب" والإحتلال فى أعقاب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وتداعياتها الدراماتيكية الخطيرة على فلسطين خاصة ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها عامّة، حيث يحصل التموه المتعمّد الذى يخلط ما بين مكافحة الإرهاب وتصدير الديمقراطية.

وهكذا أصبحت قضية الإحتلال غائبة عن السياسة الدولية الجديدة وأصبحت خطة شارون بمثابة إنقلاب تعسّفى على الشرعية الدولية، الأمر الذى جعل الرئيس الفرنسى جاك شيراك يُطالب، فى أعقاب زيارة له للجزائر، بأنّ يأتي الحلّ من الطرفين المتنازعين: الإسرائيلى والفلسطينى. واعتبر التلاعب بالإستقرار الدولى

سابقة مؤسسة، مضيفاً بأن الأمر خطير وقال: «بالنسبة لي فإنني أعتبر أنه من الضروري احترام القانون الدولي، أنا متحفّظ على إعادة النظر في القانون الدولي، سواء كان من طرف واحد أو بشكل ثنائي».

ومهما يكن من أمر، فإنّ شارون قد استطاع أن يسوّق خطّته وأن يحميها داخلياً وخارجياً، وقد دفع بها بقوة إلى التطبيق العملي عبر ضبط لعبة التحالفات البرلمانية الداخلية، وهو من خلالها إنّما رمى في المحصّلة السياسيّة إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- التخلّص من الكتلة السكانيّة الكثيفة في قطاع غزة أو ما يسمّى «القنبلية الديموغرافية»، والتي بإجماع الأحزاب الصهيونية لا ينبغي أن تبقى تحت السيادة الإسرائيليّة في أيّ حلّ دائم، فإحتلال إسرائيل للقطاع، يجعلها تنوء تحت أعباء أمنية واقتصادية وسياسية باهظة الكلفة ومن دون مقابل.

- التخلّص من عبء المقاومة، والانتقال إلى مواقع أكثر أمناً.

- تحسين صورة إسرائيل دولياً، ولاسيّما في أوروبا، من خلال إدخال الوهم لدى الرأى العام الدولي بأنّ إسرائيل تنهي جزءاً من احتلالها كدفعة أولى على حساب الانسحاب، كما حصل في جنوب لبنان، وذلك من أجل التخفيف من الأعباء الأخلاقية للإحتلال الذي يشوّه صورتها الديموقراطية، ونقل الضغط بالتالي إلى القيادة الفلسطينية لوقف المقاومة الموسومة بالإرهاب.

- تعزيز سيطرة الإحتلال على الضفة الغربية وذلك بتعزيز القدرات الأمنية وتدعيمها بشرياً، لاسيّما وأنّ قطاع غزة لايعتبر من جملة أرض الميعاد التي يزعم بعض اليهود المتديّنين امتلاكها وفقاً لفهمهم الديني التوراتي.

- كسب المزيد من الوقت لاستكمال بناء جدار الفصل العنصري الذي يفرض حلاً من جانب واحد ويحوّل الضفة الى معازل غير قابلة للحياة.

- التمهيد لحسم قضايا أساسية في الحل النهائي وفرضها على الفلسطينيين من جانب واحد.

- إيجاد الأجواء المناسبة لاندلاع صراعات فلسطينية-فلسطينية على خلفيّة التزاحم من أجل السيطرة على إدارة الأراضي المرشحة للإخلاء من قبل الإسرائيليين.
- إحداث نوع من التوازن السياسي الداخلي من خلال فتح أفنية الحوار مع حزب العمل والقوى السياسية الداعية إلى استئناف عملية التسوية المعطلة، مع التشديد على ضرورة تجزئة القضية الفلسطينية بين غزة والضفة.
- الالتفاف على التفاعلات الحاصلة في الحلبة السياسية الإسرائيلية الناشئة عن وثيقتي جنيف ونسيبة-أيالون، والناجمة أيضاً عن انتعاش اليسار الإسرائيلي، بعد إخفاق سياسات اليمين في مختلف المجالات الداخلية والخارجية.
- التخلّص من الأعباء الاقتصادية والأمنية المرهقة التي يشكّلها قطاع غزة وإلقاء تبعاتها على الآخرين.
- تحضير الأجواء المناسبة للقيام بدور فاعل ضمن الخطة الأميركية الرامية لوضع اليد بصورة شاملة على المنطقة، ولاسيما لجهة التصدي لكل من سوريا وإيران.
- وفي هذا السياق يقول الدكتور إيلان بابيه، أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا، إنّ الإستراتيجية الأميركية السياسية في المنطقة، والقائمة على تحالف قوي مع إسرائيل من ناحية وعلى نظم حكم عربية متعاونة من ناحية ثانية، دفعت مهندسي السياسة الأميركية في الشرق الأوسط إلى اختراع ما أسموه «العملية السلمية» كمفهوم غير محدّد المعالم للتسوية من أجل التخفيف من حدّة العنف، لكن العملية في جوهرها، بحسب رأي بابيه، هي «عملية لا تنتهي، وتحتوي على أوراق سياسية ومفاوضات ودبلوماسية مكوّنة تقود إلى لا مكان، وهي غير معنيّة بإنهاء الصراعات بل باحتوائها». وهذا يعني أنّ ثمة تواطؤاً استراتيجياً مدروساً ومبرمجاً بين الإدارتين الأميركية والإسرائيلية لتضليل الفلسطينيين والعرب من أجل سوقهم إلى حتفهم على صعيدي انتزاع أرضهم وأمنهم على حدّ سواء. ومعلوم أنّه بسبب خصوصية إقامة إسرائيل كدولة يهودية في العام ١٩٤٨ ومن ثمّ إقامة الحكم العسكري في أعقاب التوسع عام ١٩٦٧ فإن مسألة تعيين الحدود الدولية

الفاصلة بين إسرائيل والفلسطينيين قد تحوّلت الى إشكالية فاضحة وصعبة على صعيد كشف زيف ما يدعى من ديموقراطية إسرائيلية وحيدة في الشرق الأوسط.

وخلافاً للنّظم الكولونيالية التي تحتفظ بجهاز دولة من وراء البحار، نجد، في حالة السيطرة الإسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين، أنّ ثمة تواصلًا إقليمياً وإدارياً واقتصادياً يطمس بشكل متعمد الحدود ما بين مجال الدولة الديموقراطي المزعوم وبين المجال المدار تحت سلطة الحكم العسكري التابع للإحتلال.

والمشكلة السياسية البارزة القائمة على صعيد تطبيق فرضية الانسحابات الإسرائيلية من قطاع غزة وسواه، إنّما تتبع في الأساس من جرّاء سيطرة القوى الأصولية والشوفينية غير الديموقراطية في إسرائيل، والتي تساند استمرار الإحتلال، على سلطة اتّخاذ القرارات المتعلقة بترسيم حدود الدولة، وهذه القوى ذات خلفيات دينية ميثولوجية أسطورية، أو ذات خلفيات قتالية عسكرية إسبرطية، لاسيّما وأنّه في السياسة الإسرائيلية، لا وجود لأية فجوات بين السياسي والأمني، وكلاهما مرتبطان بالسيطرة المفروضة على الفلسطينيين. يضاف إلى ما تقدّم أنّ اليمين واليسار في إسرائيل قد تحوّلوا إلى وجهي عملة واحدة يتواطآن على إدامة الإحتلال بشكلٍ أو بآخر من خلال لعبة منسّقة محلياً ودولياً.

ويرى الدكتور إيلان بابيه أنّ جذر الأزمة السياسية في إسرائيل، منذ إغتيال إسحق رابين عام ١٩٩٥ وحتى الآن، إنّما يكمن «في عدم استمرارية القيادة، وفي عملية القطع التي تعرّضت لها السياسة والنظام السياسي».

ويضيف إنه «في غمرة حالة الذعر التي انتابت الحزبين الكبيرين فإنّهما تراجعاً إلى المواقع المألوفة لهما: تجنيد المؤيدين على أساس أساطير ورموز وشعارات أكل الدهر عليها وشرب. فهذان الحزبان فشلا في بلورة ائتلاف مستقرّ سواء في مجالات الروزنامة الجديدة، روزنامة ما بعد الصراع، أو في اعطاء الشرعية لإنجاز المصالحة مع الفلسطينيين».

من هنا فإنّ القيادات المنبثقة داخل الحزبين الكبيرين (الليكود) و(العمل) ما هي إلاّ انعكاس للأزمة وليس سبباً لها، ذلك أنّ المشكلة الأساسية والجذرية بالنسبة للحزبين وسياستهما المطبقة إزاء الفلسطينيين، إنّما

تتمثل في التبعية المطلقة التي ينمّيها الحزبان تجاه قادتهما، الأمر الذي يخلق عملية مشوّهة تؤدي إلى اتّخاذ القرارات بصورة مركزية مطلقة لا تتملّ بالضرورة مصلحة ناخبي الحزبين.

وقد تنامي في إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ خطاب ميثولوجي بعيد عن البراغماتية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وتجلّت أسطورة اليمين في شعار «أرض إسرائيل الكاملة» وأسطورة اليسار في شعار «السلام والأمن». وفي حين كان اليمين الملتفت حول الليكود إثنيّاً قومياً فخوراً وغير مهادن، إعتبر اليسار نفسه عقلانياً أممياً ومستعداً للتسويات والحلول الوسط. إنما يدور الحديث في الحالتين عن أساطير واهمة وغير مرتبطة بالسياسة التي مارسها المعسكران أثناء توليهما الحكم. وفي كلا الحالتين أيضاً تمّ النظر إلى الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي المناطق المحتلة في الضفة والقطاع كأعداء، أو على الأقل كطرف غير شرعي في النظام السياسي.

وهكذا أوجد الخطاب السياسي الميثولوجي حالة جمود أدت إلى استمرارية الدوّامة السياسية وإلى الحيلولة دون الحوار الجدّي والهادف إلى إيجاد حلّ مع الفلسطينيين، كما وقر في الوقت نفسه تفوقاً بنيويّاً لليمين ضمن له الفوز لأسباب ديموغرافية عديدة.

هكذا دخلت الحلبة السياسية الإسرائيلية مرحلة من مسرح اللامعقول، فاليسار يتظاهر تأييداً لخطة اليمين، واليمين المتطرّف يقوم بعرقلة تنفيذ خطة اليمين التقليدي. كما أنّ اليمين الذي توصل مؤخراً إلى استنتاج يقضي بضرورة الانفصال عن قطاع غزّة، يبذل قصارى جهده لفصل القطاع أيضاً عن مصر من خلال توسيع محور فيلادلفيا، وتعزيز تبعيّة القطاع لإسرائيل.

وهكذا إذا جمعنا مكونات الصورة السياسية الإستراتيجية الإسرائيلية في ما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي الغامض حتى الآن على ضوء التباسات مواقف الأحزاب الكبرى، فإنّ النتيجة هي صورة مشوّهة كأننا ننظر إليها في مرايا مقعّرة.

لقد أعلن آرييل شارون عن خطة تقضي بالانسحاب من قطاع غزّة إنّما مع الإبقاء على ممسك سيطرة على غلافه الخارجي البرّي والبحري والجويّ. وقد ظنّ بعض المراقبين العرب والأجانب أنّ التخلّي عن

مستوطنات غزّة وأربع مستوطنات في الضفة الغربية إنّما كان بحد ذاته بداية طريق يقود في النهاية الى تسوية ما، ربّما تقاطعت في النهاية مع بعض أهداف خطّة «خارطة الطريق» الأميركية.

والحقيقة أن الإسرائيليين لم يعترفوا إلا بالمرحلة الأولى فقط من الخطة الأميركية وهي مرحلة ما يسمى «مكافحة الإرهاب الفلسطيني» من خلال توريث الفلسطينيين في حرب أهلية مريرة لا خروج منها. وعندما أفشل الفلسطينيون هذا المخطط الجهنمي وتقادوا الوقوع في فخ هذه الحرب القذرة، لجأ الإسرائيليون إلى تزويد الرئيس الأميركي بالسلم اللازم للنزول عن شجرة النشل في تطبيق خارطة الطريق، وذلك من خلال الخطة البديلة التي بناها وتبناها شارون بالإنفصال من طرف واحد عن قطاع غزّة أولاً. والشاهد على ذلك هو السرعة التي بادرت فيها واشنطن إلى إهمال خطتها وتبني خطة شارون الذي عجز هو الآخر عن عرضها على حكومته وفشل أيضاً في نيل تأييد أعضاء حزبه الذين قالوا له: «نحن نحبك يا شارون لكننا نرفض خطتك».

وهكذا أثبت استفتاء الليكود السلمي بالنسبة لشارون، أنّ هذا الأخير يجد صعوبات بالغة لنيل التأييد القاعدي لخطة الانفصال، علماً بأنّ هذا التأييد، في واقع الأمر، لم يكن وحده العقبة الأكثر أهمية، بل إنّ العقبة كانت داخل الحكومة والكنيست، حيث لم تتوفّر له الأصوات اللازمة لتمير خطته، الأمر الذي يدلّ على حجم القوة المتطرّفة التي بات يمثلها المستوطنون، ليس فقط على الصعيد السياسي وإنما أيضاً على الصعيد الميداني.

والجدير بالملاحظة أنّ مستوطني القطاع يستمدّون قوتهم من مستوطني الضفة، والعكس بالعكس، لأنّ أيّ تراجع استيطاني في القطاع لا يضمن ثبات وضعية المستوطنين في الضفة أو في الجولان، وهذا ما يفسّر استشراس هؤلاء من أجل إحباط خطة شارون على ما فيها من معالم الغموض والمناورة التكتيكية، حتى لو أتى ذلك على حساب تصديق صفوف الليكود وإنهيار الحكومة.

في المقابل عمد شارون إلى مواصلة الحديث عن الانسحاب والإنفصال عن غزّة مقابل القيام بأقصى التدابير والخطوات القمعية ضد الفلسطينيين، ولا سيّما ما جرى في رفح من تخريب وتهديم وقتل واغتيالات، وحتى دون الإقدام على أية خطوة إجرائية حقيقية في اتجاه الانسحاب. وقد ظنّت القيادات الفلسطينية داخل

السلطة بنوع خاص أنّ العالم لن يستطيع تحمّل «سياسة حافة الهاوية» التي اعتمدها شارون، وإنه سيجد طريقة للتدخل منعاً لإستمرار هذا الإهتراء والإضطراب في المنطقة، ممّا يهدّد مصالح الأطراف في اللجنة الرباعية الراعية الأساسية لآليات الصراع والتسوية في هذا المجال. ومن هنا سقطت هذه القيادات في مستنقع التردّد بين تصوّرين متناقضين شكلاً ويمتلكان جذراً واحداً في المضمون. ويقول التصرّو الأول إنه بقدر ما يضغط الفلسطينيون على أنفسهم بقدر ما يحصلون على مكافأة، وقد تبنّى هذا التصرّو محمود عباس (أبو مازن)، في حين تبنت قيادات حماس والجهاد الإسلامي وفتح التصرّو الآخر وفق نظرية تقول إنّه بقدر ما نضغط عسكرياً واقتصادياً وأمنياً على إسرائيل بقدر ما نحصل على حقّنا سريعاً، أما خيار السلطة الفلسطينية بقيادة الراحل ياسر عرفات فانحصر في إرادة اللعب على الوقت وعلى تضارب المصالح بين الأطراف الخارجية. وعلى الرغم من كل شيء تمكّن شارون بامكاناته المالية والأمنية والعسكرية الهائلة أن يبقي خطّته القائمة على الإنسحاب من طرف واحد من القطاع بمثابة «اللعبة الوحيدة في المدينة».

٣ - ملامح الخطة الحالية:

لقد اعتبر معهد دراسات الأمن القومي أن الخطة المطروحة "توفّر ليونة تسمح لإسرائيل أن تختار طوال الوقت أساليب عمل بديلة وفقاً للظروف المتغيرة في محيطها الإستراتيجي". وأنها "تعزّز المركبات الأمنية من خلال خفض الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين، وتحافظ على حرية العمل العملائي (العسكري) في أية منطقة في يهودا والسامرة، والتعاون مع أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، التي كلما عملت أكثر تقل عمليات الجيش الإسرائيلي في المنطقة الفلسطينية".

ويقضي مبدأ آخر للخطة "بإرساء المصالح السياسية، الأمنية والإقليمية لإسرائيل في يهودا والسامرة قبل التوصل إلى اتفاقات سياسية، إضافة إلى تحسين وضع إسرائيل الإستراتيجي بسبب غياب تقدم سياسي، ومن خلال توضيح نواياها بتنفيذ انفصال سياسي وإقليمي عن الفلسطينيين وإنشاء الظروف لواقع الدولتين".

وينصّ المبدأ الثالث للخطة على "تعزيز شرعية إسرائيل ومكانتها الدولية والإقليمية بواسطة التعاون الإقليمي، في المجالات الأمنية، السياسية والاقتصادية والبنية التحتية". ويدعو المبدأ الرابع للخطة إلى "تعزيز البنية التحتية والقدرة على الحكم والاقتصاد الفلسطيني. ومن أجل تحقيق ذلك، يتم تنفيذ أنشطة بصورة تدريجية، وبمساعدة دولية، من أجل تحسين أداء السلطة الفلسطينية وتوسيع صلاحياتها. وضمن ذلك يتم تخصيص مناطق لتطوير الاقتصاد والبنية التحتية وبناء أساس للدولة الفلسطينية بحيث تكون قادرة في المستقبل على القيام بأدائها".

ويقضي المبدأ الخامس "باستمرار البناء في الكتل الاستيطانية التي يوجد إجماع واسع حول بقائها في داخل إسرائيل. وفي المقابل، تجميد البناء في المستوطنات المعزولة الواقعة في عمق المناطق (الضفة)، ويتم إلغاء الدعم الحكومي من أجل توسيعها والاستيطان فيها. ويتم طرح قضية إخلاء مستوطنات في سياق اتفاق دائم مع الفلسطينيين فقط".

كما تتضمن الخطة خطوات ينبغي تنفيذها من أجل تطبيقها، وأولها "إعلان إسرائيل عن التزامها المبدئي بحل الدولتين، وأن تكون مستعدة في أي وقت للدخول في مفاوضات مباشرة حول اتفاق شامل. وفي موازاة ذلك، تبدأ إسرائيل بتطبيق مبادئ الخطة على الأرض من أجل دفع الانفصال عن السلطة الفلسطينية وإنهاء سيطرتها على معظم السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة. ومن أجل الحصول على دعم دولي للخطة، وبضمن ذلك دعم عربي، ليس بإمكان إسرائيل التعبير عن استعداد لإجراء مفاوضات، وإنما هي مطالبة بطرح مواصفات للتسوية. وإذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود أو فشلت، فإنه بإمكان إسرائيل الاستمرار في دفع الخطة وبلورة واقع سياسي، أمني ومدني مستقر ومُحسن بالنسبة لها لفترة طويلة". وتقضي الخطوة الثانية بأن "تستكمل إسرائيل بناء الجدار الأمني، بحيث يرسم أيضا مسار الانفصال والمصالحة الإقليمية الإسرائيلية المستقبلية (أي الحدود)، وتعلن عن تجميد البناء في المستوطنات المعزولة الواقعة شرقي الجدار. إضافة إلى ذلك، تعلن إسرائيل أن ٢٠% من مناطق يهودا والسامرة هي مناطق مصالح أمنية، تشمل معظم الأغوار ومواقع ومحاور إستراتيجية، ستبقى تحت سيطرة إسرائيل حتى يتم التوصل لاتفاق حول ترتيبات أمنية ترضي إسرائيل، وقيام كيان فلسطيني مسؤول ويؤدي وظائفه".

وأضافت الخطة أن لإسرائيل مصلحة بوجود سلطة فلسطينية تؤدي وظائفها ومستقرة ومتعاونة في دفع حل سياسي، ولذلك يتعين على إسرائيل تنفيذ الخطوات التالية من أجل تعزيز السلطة الفلسطينية:

أولاً: "تنقل إسرائيل للسلطة الفلسطينية صلاحيات أمنية في المنطقة B، لتكون مشابهة لصلاحياتها في المنطقة A، وإنشاء منطقة فلسطينية واحدة فيهما تكون أساساً للدولة الفلسطينية المستقبلية وربما تتحول إلى دولة فلسطينية بحدود مؤقتة. وتمتد هذه المنطقة على مساحة ٤٠% تقريباً من يهودا والسامرة، ويسكنها أكثر من ٩٨% من السكان الفلسطينيين".

ثانياً: "تخصّص إسرائيل ٢٥% من المنطقة C من أجل تطوير البنى التحتية ومشاريع اقتصادية لتشجيع الاقتصاد الفلسطيني، ونقل مناطق مأهولة بفلسطينيين ولم تدخل ضمن المنطقة B وإنما بقيت في المنطقة C إلى السلطة الفلسطينية. ويُبذل جهد مشترك مع المجتمع الدولي لإنشاء مصانع للصناعة والطاقة الخضراء ومشاريع سياحية وهايتك وبناء للإسكان وما شابه. وفي المرحلة الأولى لا تسلم إسرائيل صلاحيات أمنية وتخطيطية للفلسطينيين في مناطق التطوير هذه، لكن هذه ستكون "على الزّف" وتسلم تدريجياً للفلسطينيين".

ثالثاً: "يكون هناك تواصل جغرافي في الحيز الفلسطيني، ويتم إنشاء شبكة مواصلات متواصلة من شمالي الضفة إلى جنوبها، بحيث يتم تقليل الاحتكاك اليومي بين الجيش الإسرائيلي والمستوطنين اليهود والسكان الفلسطينيين، وتتم إزالة العوائق من أمام التطوير الاقتصادي الفلسطيني".

رابعاً: "إطلاق خطة اقتصادية هدفها في الأمد القريب تحسين مستوى حياة الفلسطينيين، وغايتها في الأمد البعيد تشجيع استقلالية اقتصادية فلسطينية وتسمح بالانفصال الاقتصادي عن إسرائيل. ومن أجل دفع هذا الهدف، يوصى بتشكيل جهاز دولي لتحقيقه".

وتدعو الخطة إسرائيل إلى "السعي من أجل الحصول على اعتراف دولي بخطواتها وأن تطالب بمقابل دولي، في مركزه الاعتراف بالخطة حتى في حال فشل مسار المفاوضات الثنائية. إضافة إلى ذلك، على إسرائيل المطالبة بتعهدات أميركية، كالتي صيغت في رسالة بوش إلى شارون في العام ٢٠٠٤، التي قضت

بإنشاء جهاز دولي خاص لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، وضمان فاعليته في منع الفساد؛ تعهد السلطة الفلسطينية بمنع الإرهاب والعنف؛ الاعتراف بالترتيبات الأمنية المطلوبة لإسرائيل".

وقالت الخطة إن "حل مشكلة غزة ليس جزءا من الخطة السياسية، وليس شرطا لتقدمها. وفي جميع الأحوال، توجد أهمية لتركيز جهد دولي من أجل تحسين الوضع الإنساني، وترميم البنية التحتية مقابل إنشاء جهاز دولي يعمل على وقف التعاضم العسكري لحماس وغيرها من الجهات الإرهابية. وينبغي التقدم في هذا الموضوع في موازاة تطبيق الخطة في يهودا والسامرة حتى لو كان بمعزل عنه".

واعتبرت الخطة أن "الواقع الذي سينشأ على الأرض سيحقق لإسرائيل قاعدة سياسية ودولية مريحة أكثر باتجاه تقدم مستقبلي في مسارات أخرى وفقا لاعتباراتها الأمنية والسياسية: الاتفاق على ترتيبات عبور مع الفلسطينيين وفقا لقاعدة "تطبيق ما يُتفق عليه" وإهمال مفهوم "كل شيء أو لا شيء"؛ إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة وتغيير طبيعة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من صراع لتحرر وطني إلى صراع بين دولتين وإجراء مفاوضات مباشرة من أجل التوصل لاتفاق سياسي لدولتين؛ في حال غياب تعاون فلسطيني مطلق، ينبغي دفع خطوات انفصال مستقلة وفقا لمصالح إسرائيل" أي في حال رفض الفلسطينيون الخطة فإن إسرائيل يمكن أن تفرضها بصورة أحادية الجانب.

وخلصت الدراسة إلى اعتبار أن "الخطة المقترحة هي الوحيدة الممكنة اليوم"، كونها "تحافظ على المصالح الإسرائيلية، الأمنية والاستيطانية، وتسمح بتجنيد دعم دولي وإقليمي، خاصة وأنها لا تشمل إخلاء مستوطنات في المستقبل القريب، وتوفر لإسرائيل حيز ليونة سياسية. وفي أقل تقدير، تحسن الخطة المقترحة بشكل كبير الواقع الحالي: تكبح الاتجاهات الخطيرة بالنسبة لإسرائيل، المسماة خطأ "ستاتيكو"، التي هي عمليا منزلق يعود إلى أخطار قومية كبيرة، وخاصة إلى واقع الدولة الواحدة من دون إمكانية للانفصال عن الفلسطينيين".

ومن الممكن أن تضمن الخطة بقاء إسرائيل "دولة يهودية، ديمقراطية، آمنة وأخلاقية" على حدّ قول أحد كبار واضعي الخطة اللواء احتياط عاموس يادلين - إذا تصرفت بالسرعة الكافية - . والافتراض الأساسي في

الاقتراح المكون من ١٢١ صفحة هو أن إسرائيل، من خلال الجمود وعدم توفر الإرادة السياسية، تسير في طريقها إلى أن تصبح دولة ثنائية القومية بدون أغلبية يهودية واضحة، وهو ما قد يعني نهاية إسرائيل إما كدولة يهودية أو ديمقراطية. وفي هذا إشارة إلى أن ما يسميه اليهود يهودا والسامرة "الضفة الغربية" لها أهمية كبيرة في رسم معالم إسرائيل، نظراً لأهميتها الجغرافية والعقدية بالنسبة لمستقبل الكيان. والدراسة تشير إلى أن تكون الضفة الغربية تحت سيطرة السلطة بشكل كامل، بحيث يكون تواجد اليهود في إسرائيل بشكل مكثف، وغير مطعم بالفلسطينيين، ومعزول ثقافياً واجتماعياً وأمنياً وسياسياً ودينيًا، حتى تتخلص إسرائيل من الواقع الديمغرافي الذي سيشكل خطراً طبيعياً على مستقبل اليهود، وهذا بالطبع يؤكد لنا أن إسرائيل تسعى لدولة دينية بامتياز، ولا تؤمن بالتعايش بين الأديان والثقافات ومفاهيم الديمقراطية، بالإضافة إلى أنها تريد أن تفرض واقعاً يُجبر الفلسطينيين للتعايش معه، على اعتبار أنه سيكون حلاً مؤقتاً، أو حتى أرض خصبة لحلول قادمة.

أحد الافتراضات الرئيسة لوضع الخطة هو أن إسرائيل اليوم أقوى من أي وقت مضى، وأن "النجوم قد إصطفت" لإعطائها قدرة غير مسبوقة لنحت مستقبلها. وفي رأي رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق عاموس يادلين: "هناك نافذة من الفرص لم تكن موجودة من قبل". ولقد تشكلت هذه الفرصة من خلال وجود السلطة الفلسطينية الضعيفة، وانخفاض مستوى الكراهية تجاه إسرائيل في أغلب الدول العربية وحول الشرق الأوسط، كذلك توفر إدارة أمريكية ينظر إليها على أنها داعمة لإسرائيل حتى النهاية، ومن المقرر أن تقدم خطة سلام خاصة بها في مرحلة ما في المستقبل تحت العنوان المتداول إعلامياً باسم "صفقة القرن".

مع ذلك، حذر يادلين، من أن "نافذة الفرص" هذه يمكن أن تغلق في غضون سنتين إلى ست سنوات، مع انتخاب رئيس أمريكي مختلف أو تحولات جغرافية سياسية أخرى حول العالم. لذا يجب على إسرائيل الاستفادة من الوضع الحالي طالما باستطاعتها ذلك. ووفقاً ليادلين، فإن إسرائيل لديها اثنان من التهديدات الوجودية في الأفق هما: إيران النووية، وقيام دولة ثنائية القومية. وبالنسبة للتهديد النووي الإيراني يقول يادلين: "يوجد لدى إسرائيل استراتيجية. لكن بالنسبة لتهديد الدولة الواحدة، لا تملك إسرائيل استراتيجية واضحة بعد"، مضيفاً: "لست هستيريا مثل وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري، إذ أننا إذا لم نحل القضية هذا العام أو هذا الأسبوع، فلن يكون هناك وقت آخر. أعتقد أننا بحاجة إلى تحديد الهدف وبدء العمل من أجله".

٤ - منهجية الوثيقة:

تتخذ وثيقة معهد دراسات الأمن القومي، المسماة "الإطار الاستراتيجي للحلبة الإسرائيلية الفلسطينية"، نهجاً أحادي الجانب للتصدي للصراع، وتبحث فقط عن مصالح إسرائيل الفضلى ولا تقترح سوى الخطوات التي يمكن لإسرائيل اتخاذها - بغض النظر عن تعاون الفلسطينيين. "فلا يمكننا أن ننتظر حتى يأتي المسيح الفلسطيني ويصنع السلام معنا، لأن ذلك لن يحدث. نحن لا نستطيع أن ننتظر المسيح الذي سيعطينا أغلبية يهودية واضحة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط. نحن نفعل ذلك بأنفسنا. هذه هي الصهيونية" على حدّ قول يادلين.

وتتجاهل الخطة قطاع غزة وتتنظر فقط إلى الضفة الغربية. كما أنها لا تعالج قضية مدينة القدس التي ترفض إسرائيل التخلي عن أحيائها الشرقية التي يسعى الفلسطينيون لجعلها عاصمة مستقبلية لدولتهم المنشودة. وبموجب هذا الاقتراح، ستقوم إسرائيل بإنشاء "كيان فلسطيني" مجاور تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، يضم ٦٥% من الضفة الغربية. وسيتم منح حوافز اقتصادية كبيرة للسلطة الفلسطينية، ويفضل أن تكون من الدول العربية والمجتمع الدولي، من أجل الحفاظ عليها من خلال تحسين حياة الفلسطينيين. وستبقى الكتل الاستيطانية الإسرائيلية الكبيرة - الموجودة حول القدس في وسط الضفة الغربية ومستوطنة أرييل في الشمال - جزءاً من إسرائيل وسيستمر البناء هناك دون عائق.

غير أن يادلين قال إنه سيتم وقف البناء في المستوطنات النائية من أجل ترك خيار حل الدولتين مفتوحاً. وبالنسبة للجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن الداخلي (الشاباك) فسيحتفظان بأحقية الوصول غير المقيد إلى المدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية "لمحاربة الإرهاب ومنع العنف". كما لن يكون بمقدور الفلسطينيين امتلاك جيش مستقل أو جيش مهم آخر، وستواصل إسرائيل السيطرة على المجال الجوي فوق الضفة الغربية. كما ستحتفظ بوجودها في غور الأردن لمنع الفلسطينيين من تهريب الأسلحة إلى البلاد عبر الحدود الشرقية.

وعندما سُئل يادلين كيف يمكن للفلسطينيين أن يقبلوا وضعاً لا يتمتعون فيه بالحقوق السيادية الكاملة مثل بلدان أخرى، قال إن معهد دراسات الأمن القومي "يهدف إلى معالجة كيف ستبدو دولة إسرائيل، وليس كيف ستبدو الدولة الفلسطينية". واعترف بأنها "من حيث التعريف ستكون أقل من دولة"، لكنه أضاف بأن البديل هو ببساطة "غير مقبول" لإسرائيل.

وبالطبع، تفترض خطة معهد دراسات الأمن القومي حكومة إسرائيلية مهتمة بتطويرها، الأمر الذي يتطلب حل وسط وتغيير من الأحزاب عبر الطيف السياسي، ذلك أن "اليمن وقع في حب الوضع الراهن. ووقع اليسار في حب سلام لا يمكن تحقيقه، وأنا لست ضده - أنا أعمل كثيراً من أجله - لكنه لن يحدث أبداً. لذا دعونا نفعل ما نعتقد أنه يمكننا فعله ويجب علينا القيام به"، على حد قول يادلين الذي أضاف: "لكنني أعتقد أن معظم الإسرائيليين يقبلون رأبي". مشيراً إلى استطلاع للرأي أظهر أن ٨٠% من الإسرائيليين يؤيدون الانفصال عن الفلسطينيين، ونحو ٦٠% يؤيدون حل الدولتين.

٥ - المساهمون الأبرز في وضع الخطة:

يُنظر إلى معهد دراسات الأمن القومي على أنه أحد المراكز الفكرية الرائدة في إسرائيل، حيث يعمل العديد من كبار المسؤولين السابقين كزملاء وباحثين. أما بالنسبة لواقعي الخطة فهم الجنرال يادلين، الذي عمل سابقاً كرئيس للمخابرات العسكرية وتم اختياره ليكون وزير دفاع الاتحاد الصهيوني في عام ٢٠١٥ لو فاز حزب يسار الوسط في الانتخابات؛ وعودي ديكيل، وهو عميد سابق في الجيش الإسرائيلي وكبير المفاوضين في مؤتمر السلام في مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧، تحت رئاسة رئيس الوزراء آنذاك إيهود أولمرت؛ ومساعد الباحث كيم لافي.

وهناك عشرة آخرون من معهد دراسات الأمن القومي ساهموا في الاقتراح، وتم إجراء مقابلات مع العشرات من الباحثين الخارجيين، المفاوضين السابقين، مسؤولي السياسة الدفاعية، والسياسة الخارجية السابقين من أجل إعداد الخطة.

وكان من بينهم رئيساً أركان الجيش الإسرائيلي السابقان بيني غانتس، وغابي أشكنازي، ووزير الدفاع السابق موشيه يعلون، ومستشار الأمن القومي السابق غيوراً إيلاند، والوزير السابق دان مريدور، والسفير الأمريكي السابق في إسرائيل دان شابيرو. لا تظهر أسماؤهم في الوثيقة، ولا تظهر أسماء عدد من المسؤولين السابقين الآخرين الذين طلبوا عدم ذكر أسمائهم.

وأكد يادلين أن الخطة لم تكن مرتبطة بسياسته الشخصية أو أي من السياسات الشخصية للمساهمين الآخرين، وأن المقترحات ليست شكلاً من أشكال الدعوة. وقال: "الاقتراح المُقدّم اليوم هو عمل أكاديمي وتحقيقي. وإذا تبنت هذه الخطة مجموعة دعوة أو حزب سياسي، أو حتى من الأفضل، رئيس الوزراء، فإن ذلك سيكون كافياً. لكن من واجبنا أن نفتحها للنقاش أمام الجمهور وصنّاع القرار. هذا هو ما تفعله عادةً أي مؤسسة فكرية"، على حدّ قوله، وأضاف: "البعض منهم أحبها، وبعضهم أحبها أقل، وقال بعضهم أنهم سيتبنونها في مرحلة ما أو بأخرى".

الجدير بالذكر أيضاً أنه قد تمّ مسبقاً عرض الخطة على كبار المسؤولين الحكوميين ورؤساء الأحزاب السياسية الرئيسية. وعندما كان الأمر ممكناً، سافر يادلين مباشرة لمقابلة بعض مسؤولي الدول العربية. وفي الحالات التي لم يستطيع الإسرائيليون دخول هذه الدول بحرية، تم استخدام وسيط أمريكي.

لقد أوضح يادلين إن اقتراح المعهد يبدد وجهة النظر القائلة بأنه لا توجد سوى طريقة واحدة صحيحة للمضي قدماً نحو هدف فصل إسرائيل عن الفلسطينيين، وبدلاً من ذلك تبني نموذجاً يشبه تطبيق نظام الملاحة "ويز". والذي يعني أن "هناك عدداً من المسارات المختلفة للهدف نفسه. وإذا لم ينجح أحدها، فإننا ننتقل إلى الآخر - مثل ويز".

ووفقاً ليادلين، فإن هذه الميزة التكيفية هي أحد الاختلافات الرئيسية بين خطته وتلك التي اقترحها الآخرون طوال النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي استمر لعقود، وكل منها فشل في النهاية. وقال: "لقد قمنا بمراجعة ١٢ مقترحا وقمنا بتأطيرها في خطة واحدة، وهي التي نعتقد أنها الوحيدة الواقعية للوصول إلى ما نعتقد أن إسرائيل

تريده وهو: "أغلبية يهودية واضحة، بلد ديمقراطي، أمة آمنة، وبلد يعود إلى كونه هو الصحيح وله أرضية أخلاقية عالية".

أضاف أنه على الرغم من اقتناعه بأن الخطة ستجح في تحقيق الهدف، إلا أنه يعتقد أن هناك احتمالاً ضئيلاً في التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، على المدى القصير على الأقل. ذلك "أن التوصل إلى اتفاق [مع الفلسطينيين] هو الطريق الملك"، أي "الخيار المثالي". ولكن استناداً إلى تحليلات أخرى فإن فرص التوصل إلى هذا الاتفاق منخفضة. "أعتقد أنه سيثبت ذلك، عندما يقدم ترامب خطته" - قال يادلين - في إشارة إلى مقترح نوقش كثيراً وكتبه صهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومستشاره جاريد كوشنير ومستشار الرئيس في المفاوضات الدولية، جيسون غرينبلات.

وفي تقدير يادلين أن الناس يعتقدون بأن "الوسائل المستقلة تعني العمل من جانب واحد. إنها ليست من جانب واحد. إنها مستقلة ومنسقة مع الأمريكيين والعرب. وحالما يدرك الفلسطينيون أن الوقت ليس في صالحهم، وأنهم لا يملكون حق النقض على الإجراءات، فإنني أقدر أنهم سيعودون إلى عملية السلام".

وشدد على أن ذلك لن يعني التصرف من جانب واحد كما فعلت إسرائيل في فك الارتباط عام ٢٠٠٥، الذي شهد تفكيك جميع المستوطنات والمواقع العسكرية من قطاع غزة، والتي يعتبرها الكثيرون في إسرائيل سياسة فاشلة أدت إلى الاضطرابات الحالية في الجيب الفلسطيني. و"بخلاف فك الارتباط، سيبقى الأمن في يد إسرائيل، ولن نترك المنطقة بأكملها، ولن يتم تفكيك المستوطنات ولن نتراجع إلى "الخط الأخضر"، حسبما تذكر خطة المعهد، في إشارة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية.

من ناحية أخرى اعتبر يادلين أن اقتراحه ممكن التنفيذ بسبب تقارب الأحداث حول العالم مما يمنح إسرائيل مكانة تفاوضية أفضل من أي وقت مضى في تاريخ مفاوضاتها مع الفلسطينيين. "يجب أن نفترض أن القدوس المبارك سيستمع إلينا ويعطينا ما نطلبه، لذا دعونا نسأله"، قال مازحا.

٦- العامل الأميركي في الخطة:

في العامين الماضيين، خرجت إدارة ترامب لتصطف بوضوح وحماسة إلى جانب إسرائيل - فتم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وخفض التمويل للقضايا والشؤون الفلسطينية - وبشكل عام يجري "تقدير الرواية الإسرائيلية والمصالح الإسرائيلية". والجدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أنشأت بموجب قرارها رقم ٣٠٢ في ١٩٤٩/١٢/٨ ما سمي "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)". وهكذا وُلدت الأونروا بوصفها "منظمة إنسانية" في مخاض سياسي، وجاء ذلك في أعقاب فشل حلّ مشكلة اللاجئين في مؤتمر لوزان. وتأتي المحاولات الإسرائيلية الأمريكية الراهنة لإنهاء دور الأونروا، عبر العمل على تجفيف مواردها، أو دمج تفويضها ضمن صلاحيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR في سياق المخططات الأشمل، الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، وفي القلب منها قضية اللاجئين وحقّ العودة. وهذه المخططات ذات سياقات وأبعاد إقليمية ودولية تتصل باشتراطات "عملية التسوية" في نسختها الجديدة التي تحمل اسم "صفقة العصر". ولها، في الوقت عينه، تداعيات وآثار كارثية في كل منطقة من مناطق عمليات الأونروا، فيما يتعلق بتقديم الخدمات. وهنا، يمكننا التمييز بين مقاربتين رئيسيتين: الأولى، مقارنة اقتصادية اجتماعية تتأسس على تفسير تفويض الأونروا وتكييفها لتخدم غرض التصفية؛ والثانية، مقارنة سياسية تتمثل في ممارسة الضغوط المباشرة والمكشوفة على المجتمع الدولي من أجل تحقيق الهدف عينه. وفي حقيقة الأمر، فإن المقاربة الأولى هي الأخرى مقارنة سياسية في الجوهر، ولا تتفصل المقاربتان كليهما عن هدف إنهاء خدمات الأونروا وتوطين اللاجئين في الدول المضيفة، وتصفية حقّ العودة. ونحن كنا قد بدأنا نشهد منذ أواخر سنة ٢٠١٥، وحتى قبل ذلك في لجنة الموازنات في الكونجرس الأمريكي في سنة ٢٠١٣، حملة إسرائيلية أمريكية شرسة ومنسقة على الأونروا في الأمم المتحدة، تشكك في مبرر وجودها سياسياً وأخلاقياً، بهدف تفويض هذا الوجود. وتتلخص مقولات تلك الحملة في: اتهام الأونروا بأنها تشكّل "عقبة أمام السلام"؛ وبأنها تعمل على "إدامة الصراع العربي الإسرائيلي" و"تطبّق معايير مزدوجة عندما لا تعيد توطين اللاجئين الفلسطينيين"؛ وبأن مجرد تخصيص منظمة من منظمات الأمم المتحدة لكي تعنى بالفلسطينيين دون غيرهم من لاجئي العالم يعدّ بمثابة "انحياز ممنهج من قبل نظام الأمم المتحدة ضدّ إسرائيل". وقد طالت الحملة أيضاً مناهج التعليم التي تعتمدها الأونروا، فوصفتها بأنها تعمل على "شيطنة إسرائيل". وتساعدت الحرب الأمريكية الإسرائيلية على الأونروا منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

نيتته نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، وإثر صدور قرار الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ المناهض لإعلان ترامب، الذي رأى أن الجهود الرامية لتغيير وضع القدس "باطلة ولاغية".

وفي تعليقها على القرار، أعلنت السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، نيكي هالي في ٢٠١٨/١/٢ أن إدارة الرئيس ترامب "لا تتوي الاستمرار في دعم الأونروا حتى يوافق الفلسطينيون على العودة إلى طاولة المفاوضات". وفي اليوم التالي (٢٠١٨/١/٣) غرّد ترامب على تويتر قائلاً: "سنوياً ندفع للفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات، ولا نحصل منهم في المقابل على أي تقدير أو احترام. إنهم لا يريدون مباحثات السلام، فلماذا ينبغي علينا أن ندفع لهم كل هذه المبالغ الطائلة في المستقبل".

وعلى الرغم من معارضة العديد من الدول لموقف إدارة ترامب من الأونروا، كلٌّ لأسبابه الخاصة، إلا أنه لا يمكن، فعلياً، عزل النتائج الهزيلة التي أسفر عنها مؤتمر روما لدعم الأونروا الذي عُقد في ٢٠١٨/٣/١٥، والذي حضرته أكثر من ٩٠ دولة، عن تأثيرات الموقف الأمريكي. إذ لم يسفر المؤتمر سوى عن تعهدات بجمع ١٠٠ مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب، والمقدر بنحو ٤٤٦ مليون دولار.

لقد جاء هذا كله على النقيض من سياسة الإدارة الاميركية السابقة، التي وصفها يادلين بأنها "إشكالية للغاية" بالنسبة لإسرائيل. هذا في حين أن الدول العربية تتحرك بنشاط على مدى الشرق الأوسط إلى جانب إسرائيل من أجل محاربة إيران، كما أن دعمها المستمر منذ عقود للفلسطينيين بات في حالة من التراجع. وفي هذا السياق قال يادلين: "ليس الأمر غير مهم بالنسبة لهم، لكن لم يعد الأمر أن الفلسطينيين يملون وأن العرب ينفذون الأوامر"، وأضاف: "العرب الآن مستعدون للذهاب إلى أماكن لم يكونوا على استعداد للذهاب إليها قط من قبل... وحاليا يدرك الفلسطينيون ببطء أنهم لا يملكون القوة التي كانوا يتمتعون بها في السابق" بحسب يادلين وقال: "ما نحاول أن نوضحه للفلسطينيين هو أنهم استمعوا عن كذب إلى جون كيري، الذي أخبرهم بأن إسرائيل ستضيق إذا لم تتوصل إلى اتفاق، ولذا رفعوا مطالبهم إلى درجة أنه حتى شخص مثلي، المرتبط بالاتحاد الصهيوني، غير مستعد لقبوله". وقلل يادلين من المخاوف من أن يتمكن الفلسطينيون في الضفة الغربية من استئناف العنف على نطاق واسع ضد إسرائيل، قائلاً إن هذا الاحتمال موجود بالفعل اليوم

من دون الإقتراح الذي يقدمه معهده : "أعتقد أنه سيكون لديهم دافع أقل للعنف لأنهم سيستفيدون كثيرا من الخطة : أراض، تطوير البنية التحتية، والحوافز الاقتصادية"، على حدّ قوله.

الجدير ذكره أيضا أن خطة المعهد تأخذ بعين الاعتبار إمكانية عدم إعادة انتخاب ترامب في عام ٢٠٢٠ وتولي إدارة جديدة القيادة الأمريكية، ربما تكون أكثر عدائية وتلغي سياسات الرئيس الأمريكي الحالي. وفي هذا السياق قال يادلين: "مع هذا، نتوقع أن يكون هناك دعم من الإدارة، ودعم من مجلس الشيوخ الأمريكي، والدعم الدولي، والدعم العربي، وربما دعم هادئ من الفلسطينيين - لأنه سيكون من الصعب جدا حصول عكس ذلك".

هذا كله يحصل في حين يبدو أن مشروع "صفقة القرن" الذي يحاول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وفريقه تسويقه لتسوية سلمية نهائية متعلقة بالقضية الفلسطينية، يعاني من التعثر بعد أكثر من عام من الحديث والتسريبات حوله.

٧ - حيثيات الخطة:

لقد قدمت الإدارة الأمريكية الحالية مشروع الصفقة الذي نحن بصددته بشكل يحمل مدلولاً "تجارياً تسويقياً" تشويقياً؛ ربما بشكل يتناسب مع عقلية تاجر العقارات التي يحملها ترامب. لكنه في كل الأحوال لم يكن مصطلحاً جديداً، إذ سبق استخدامه قبل عدة سنوات. غير أن الوجه البئيس للمصطلح هو أنه تعامل مع أهم وأخطر قضية صراع عالمية باعتبارها مجرد "صفقة"، وحاول نزع حساسية ومكانة وحيوية وقديسية فلسطين والقدس، ليتعامل معها كسلعة تجارية، وليس كقضية حرية وعدالة وكرامة امة ودين. ناهيك عن أن "الصفقة" في جوهر أفكارها وحيثياتها المطروحة هي مجرد عملية "تصفية" تامة خسيصة وليس "تسوية" للقضية الفلسطينية، وهي تأتي في سياق حالة من الضعف والتردي الشديد والمفتعلين في البيئة العربية والإسلامية، وحالة من الضعف والانقسام الفلسطيني، مما شجع الإدارة الأمريكية بخلفياتها اليمينية والشعبوية، على محاولة

تقديم مشروع تسوية يتناسب مع المعايير الإسرائيلية؛ ومحاولة قطف ثمار حالة الصعود الصاروخي التي يشهدها المشروع الصهيوني، في مقابل حالة التردّي التي تشهدها الأمتان العربية والإسلامية.

من ناحية ثانية، فإن ما تسرّب من الصفقة التي لم تُنشر رسمياً حتى الآن، هو أقرب إلى حزمة أفكار إسرائيلية أعدها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مقدّمةً في ثوب أمريكي، كما أشار إلى ذلك شؤول أرئيلي في مقال له في جريدة هآرتس في تموز ٢٠١٨. ولعل بعضاً من أفكارها المسربة يمكن إرجاعه إلى ما طرحه في سنة ٢٠١٠ غيورأ آيلاند مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق. ولأنها "تسريبات" فليس هناك ما يمكن إثباته أو نفيه من مضامينها.

وبالرغم من أنه ليس بين أيدينا نصّ رسمي يُرجع إليه، إلا أنه من مجمل التسريبات التي نُشرت عن طريق الأمريكيين أو المسؤولين العرب والإسرائيليين أو بعض الشخصيات والمؤسسات القريبة من صنّاع القرار، يمكن أن نخرج بخلاصة تشير إلى أن أبرز معالم هذه "الصفقة" تتلخص في ما يلي:

١. حكم ذاتي للفلسطينيين تحت السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (يمكن أن يُسمى شكلياً دولة)، وبالتالي إسقاط مشروع الدولتين (وفق الحد الأدنى الفلسطيني)، وإغلاق الطريق أمام تحوّل السلطة الفلسطينية إلى دولة ذات سيادة؛ مع الإعلان عن "جزرة" هي إمكانية تطوير الحكم الذاتي بناءً على "حسن سلوك" الفلسطينيين!!

٢. إخراج قضايا الحل النهائي من التسوية السلمية، وحسمها لصالح المعايير الإسرائيلية، وأبرزها:

أ. بقاء القدس (بما في ذلك البلدة القديمة التي تحوي المسجد الأقصى) تحت السيادة الإسرائيلية؛ واصطناع "قدس جديدة" للفلسطينيين مركزها أبو ديس؛ وانسحاب إسرائيلي من بعض أحياء القدس.

ب. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين، ويتم حلّ قضيتهم من خلال التوطين والتعويض.

ج. بقاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (نحو ١٩٠ مستوطنة) وشرعنة البؤر الاستيطانية

القائمة (نحو ١٠٠).

د. لا سيادة "الدولة الفلسطينية" المقترحة (الحكم الذاتي/ الكانتون) على الأرض، ولا سيطرة له على الحدود، ولا على مجاله الجوي، ولا على المياه.

هـ. لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي إلى حدود ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧، وستبقى السيادة الإسرائيلية على المستوطنات وما وراء الجدار العنصري العازل (نحو ١٢% من الضفة)؛ مع طروحات بأن تبقى السيادة على كافة مناطق ج في الضفة أي ٦٠% من مساحتها الكلية (تحت النقاش).

و. لن يكون للفلسطينيين جيش عسكري، وإنما قوة شرطة تحافظ على الأمن الداخلي.

٣. اعتراف العالم أجمع بـ"إسرائيل" دولة قومية لـ"الشعب اليهودي"، وبـ"الكيان الفلسطيني" دولة قومية للشعب الفلسطيني.

٤. التركيز على "السلام الاقتصادي"، ومحاولة تقديم الصفقة في صورة عملية تنمية اقتصادية للفلسطينيين والمنطقة.

٥. التطبيع قبل التسوية: من خلال إيجاد موافقات من الدول العربية الرئيسية المعنية بالشأن الفلسطيني (خصوصاً: مصر، والسعودية، والأردن) على الصفقة، بحيث يتم محاصرة الفلسطينيين وعزلهم، ونزع ورقة القوة العربية من أيديهم، باتجاه فرض التسوية عليهم.

٦. حرف بوصلة الصراع: من خلال السعي لإنشاء تحالف إقليمي عربي - إسرائيلي ضدّ إيران من جهة؛ ويستهدف من جهة أخرى تيارات الإسلام السياسي، وحركات وقوى التغيير والثورة في المنطقة. بما يضمن استقرار الأنظمة السياسية المتوافقة مع السياسة الأمريكية الصهيونية في المنطقة.

من ناحية أخرى، ما تزال ثمة هناك نقاط ما تزال محلّ نقاش مثل:

- المساحة التي ستسلم للفلسطينيين من الضفة الغربية، ووفق أي مراحل وشروط؟! -

- الممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة وطبيعته وإدارته.

- ما إذا كان ستم عملية "تبادل أراضٍ" لتعويض الفلسطينيين عن الأراضي التي تقع عليها المستوطنات الإسرائيلية، أو لا ترغب قوات الاحتلال بالانسحاب منها. فهل سيكون التعويض من أرض فلسطين ١٩٤٨، أو من أرض سيناء (ما "أشيع" عن إمكانية اقتطاع ٧٢٠ كم ٢ من سيناء بين رفح والعريش، بحيث يتم تعويض مصر عنها بمساحة مماثلة من النقب في منطقة أم الفيران؛ وهو ما نفاه الجانب المصري)؛ أم أنه لن يكون هناك تعويض أساساً.

- كيف سيتطور الشكل الانتقالي للكيان الفلسطيني الذي سيمسى "دولة".

- ما إذا كان هذا الكيان، سيُضم إلى كونفدرالية مع الأردن أم لا؟!

- كيف سيتم إنهاء "حكم حماس" في قطاع غزة؟!

- ما هي الأحياء التي يمكن أن تُضم إلى أبو ديس لتشكّل عاصمة فلسطين (مثلاً الأحياء التالية أو بعضها: شعفاط، وجبل المكبر، والعيسوية، وبيت حنينا، ورأس خميس، وكفر عقب).

وأياً تكن الصورة التي يتم الترويج لها فنحن في النهاية وباختصار أمام عملية فرض "تصفية" للقضية الفلسطينية، وأمام قيام "دولة إسرائيلية" بنظامين أحدهما خاص باليهود يستمتع بكافة المزايا السياسية والاستراتيجية، وآخر نظام تمييز عنصري "أبارتهايد" خاص بالفلسطينيين.

خاتمة:

لقد كتب ليدل هارت، كبير الخبراء العسكريين البريطانيين والعالميين في القرن العشرين، أنّ هدف الحرب ليس أجساد جنود العدو، وإنّما عقول ونفسيات قادته وزعمائه، وفي رأيه أنّ خلاصة الإستراتيجيات هي خلاصة نفسية وتتحصر في دفع العدو إلى تجرّع الهزيمة المعنوية ومن ثم المادية برضاه. ومن هذا المنطلق فإنّ المؤرخين الذين سيحللون في المستقبل حرب الحق الفلسطيني مع الباطل الإسرائيلي، سوف يشيرون بالتأكيد إلى شهر تشرين الأول ٢٠٠٣ كنقطة تحوّل لدى القيادة في تل أبيب. ففي ذلك التاريخ تحطم الإجماع

الوطني الإسرائيلي الذي صمد ثلاث سنوات، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر العام ٢٠٠٠ بشأن الإصرار على إلحاق الهزيمة النفسية والمعنوية بالشعب الفلسطيني، ومنذ ذلك الحين إنهارت هيكليات كثيرة وقامت مكانها هيكليات جديدة لكي تسدّ الفراغ الحاصل بسبب الفشل العسكري والأمني بنوع خاص. وهكذا إنهارت على الأثر مرهانات حكومة محمود عباس (أبو مازن) ومعها الآمال الأميركية والإسرائيلية في إحداث تعديلات تجميلية للواقع القومي الفلسطيني لجهة التعاطي الإستراتيجي مع الإحتلال الصهيوني، وتراجع التدخل الأميركي المباشر، وظهرت مكانه مبادرة جنيف برئاسة يوسي بيلين وياسر عبد ربه، وحصلت العملية الإستشهادية القاسية في مستعمرة نتساريم، وتدهور الدعم الشعبي لرئيس الحكومة شارون. ومن هنا اضطر هذا الأخير إلى التدرج نزولاً عن الشجرة الباسقة التي تسلّقها منذ تسلمه السلطة عام ٢٠٠١ واعدأ بتوفير الأمن والسلام للإسرائيليين، فإذا به بعد مرور ثلاث سنوات عجاف يقرّ، ولو ضمناً، بفشله. وشارون الذي قال في نيسان ٢٠٠٠ أنّ نتساريم مثلها مثل تل أبيب، مشبّهاً المستوطنة المنعزلة قرب غزة بالكيبوتس الذي صمد بوجه المصريين عام ١٩٤٨ اضطر إلى طرح خطة تحمل إسمه وتوقيعه للإسحاب التام والكامل من قطاع غزة، مع ما في ذلك من اعتراف واضح بالفشل وخيبة الأمل حتى لو حاول تغطية ذاك الفشل والخيبة بتصوير أنّ الخطة إنّما تهدف إلى تحسين وضع إسرائيل الأمني من خلال مجرد انسحاب عسكري تكتيكي يحقق منفعة إستراتيجية سياسية، أولاً بإحباط مبادرات سياسية مزعجة وثانياً توفير الذرائع والمبررات لتعميق الإحتلال في المنطقة الأهم والأخطر في الضفة الغربية. أيّ في المفهوم الإستراتيجي كانت تلك خطة تقوم على تنازل جزئي عن مناطق محدّدة، مقابل شرعية دولية وموافقة على تأجيل الحل النهائي إلى أجل غير مسمى؛ وهذا ما يمكن تسميته معادلة: أرض في مقابل الوقت.

الجدير نكره أن اتفاق أوسلو بالذات كان قد أسس لأكبر انقسام في التاريخ الفلسطيني الحديث والمعاصر. وقد تحملت قيادة حركة فتح "وزر" الاستفراد بقرار مصيري لا يخص الشعب الفلسطيني وحده، وإنما الأمتين العربية والإسلامية. وقامت من موقعها القيادي بتقديم تنازل تاريخي عن معظم أرض فلسطين (فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ التي تشكل ٧٧% من مجمل فلسطين) واعترفت بالكيان الإسرائيلي، كما توافقت معه على آليات إشكالية وغير مضمونة في محاولتها للوصول إلى دولة فلسطينية كاملة السيادة على الضفة

الغربية وقطاع غزة. لكن كان رفض الاتفاق واسعا وغير مسبوق في التاريخ الوطني الفلسطيني، فقد انضمت للرفض فصائل أساسية في منظمة التحرير كالجبهتين الشعبية والديموقراطية لتشكل مع حماس والجهاد الإسلامي والصاعقة والقيادة العامة وغيرها ما عرف بتحالف الفصائل العشر، كما رفضته شخصيات كبيرة ووازنة في حركة فتح، تُعبّر عن تيار مهم داخل فتح نفسها. ومع ذلك، "ركبت" قيادة فتح رأسها مستعينة ببعض الفصائل الصغيرة الهامشية في العمل الفلسطيني. كان ذلك انقساما تجاوز في اتساعه وتأثيره انقسامات سابقة كما بين الحسينية والنشاشيبيية، وعند إنشاء منظمة التحرير، وعند انطلاق برنامج النقاط العشر، أو تشكيل جبهة الرفض، أو تشكيل جبهة الإنقاذ. لقد أسس اتفاق أوسلو لتنازع مساري التسوية والمقاومة، فأصبح العمل المقاوم في نظر أنصار فتح عقبة في طريق إنشاء الدولة الفلسطينية المأمولة؛ كما أصبحت السلطة وأجهزتها الأمنية في نظر أنصار تيار المقاومة عقبة في وجه مشروع النضال والتحرير. كما أن الاتفاق تسبب في تعميق أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وتضارب مساراته، وإلى تعارض في الأولويات والبرامج وأساليب العمل؛ وهو ما دفعت الحركة الوطنية ثمنه غالبا في السنوات التالية وحتى الان، من تشتيت الجهود، وتقويت الفرص، وإضعاف الصف الداخلي، وفي ارتفاع قدرة العدو على الضغط والمناورة وتحقيق المكاسب. ولم يكن الانقسام الفلسطيني اللاحق خصوصا بين فتح وحماس، في أحد أوجهه إلا أحد تجليات و"بركات" اتفاق أوسلو!! باختصار لقد أسس اتفاق أوسلو لتراجع مريع في المشروع الوطني الفلسطيني، فحوّله من مشروع يهدف إلى تحرير كل فلسطين إلى سلطة حكم ذاتي "تتطلع" إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع؛ غير أنها مرهونة بإرادة الاحتلال واعتباراته ومتطلباته. وتحوّل الحكم الذاتي إلى حالة "تأبيد" تخدم أغراض الاحتلال أكثر مما تخدم المشروع الوطني. وهكذا أوقعت قيادة فتح شعبها في "مصيدة لا فكاك منها" كما عبّر عن ذلك المفكر الفلسطيني ادوارد سعيد.

لقد وفّر اتفاق أوسلو غطاء لاستمرار اغتصاب أرض فلسطين واستيطانها وتهويدها، مع عدم قدرة السلطة الفلسطينية على مقاومة ذلك، بل وقيامها بالتنسيق الأمني مع الاحتلال لضرب القوى المقاومة للاحتلال. ومن ثم تم تقزيم منظمة التحرير الفلسطينية، فتراجعت مؤسساتها، وأفرغت من محتواها، وضُمّرت حتى تحولت إلى "دائرة" من دوائر السلطة الفلسطينية. وتم إدخالها إلى غرفة الإنعاش، بحيث يتم استجلابها لطبع "الأختام"

لشرعنة السلوك السياسي لقيادة السلطة وفتح. وتحت اتفاق أوسلو تمّ "شرعنة" الصراع الداخلي، و"شرعنة" ضرب قوى المقاومة. وفي بيئة اتفاق أوسلو تمّ تضييع فلسطينيي الخارج وإهمالهم، وعدم الاستفادة من قدراتهم الهائلة التي تمثل نحو نصف الشعب الفلسطيني. ومع تمركز القيادة الفلسطينية وسلطتها تحت الاحتلال، أصبحت "إسرائيل" هي الحاضر الغائب في صناعة القرار الفلسطيني، وعنصرًا فاعلاً في اعتباراته؛ فلا يمكن للسلطة أن تعمل على الأرض، أو أن تقوم حكومتها بمهامها، أو تجتمع، أو يجتمع مجلسها التشريعي، أو تحدث انتخابات رئاسية أو برلمانية أو حتى بلدية، دون سكوت الاحتلال أو رضاه. وبالتالي فعلى أي جهة تريد أن تدير حياة الناس تحت الاحتلال أن تأخذ موافقته، ما دامت لا تستطيع انتزاعها. وشكل اتفاق أوسلو غطاء لاستمرار اغتصاب أرض فلسطين واستيطانها وتهويدها، مع عدم قدرة السلطة الفلسطينية على مقاومة ذلك، بل وقيامها بالتنسيق الأمني مع الاحتلال لضرب القوى المقاومة للاحتلال، فامتدت برامج التهويد بشكل هائل في الضفة الغربية، وتزايد عدد المستوطنين اليهود من نحو ٢٨٠ ألفاً عند اتفاق أوسلو ١٩٩٣ إلى أكثر من ٨٠٠ ألف مطلع ٢٠١٨. واحتفظ الاحتلال بنحو ٦٠% من الضفة الغربية في سيطرة إدارية وأمنية كاملة (مناطق ج) ونحو ٢٢% أخرى من الضفة في مناطق بإدارة أمنية مشتركة (مناطق ب). وعُزل نحو ١٢% من الضفة خلف الجدار العنصري، وتضاعف العمل الحثيث على تهويد القدس وفصلها عن محيطها الفلسطيني، وبنيت عشرات الآلاف من الوحدات الاستيطانية، وأنشئت مئات الكيلومترات من الطرق الالتفافية، وبقيت مئات الحواجز العسكرية الإسرائيلية. وتحول احتلال الضفة إلى "أرخص" استعمار في العالم، وإلى استعمار "خمس نجوم" وفق تعبير مسؤولين إسرائيليين.

في لقاء العقبة السري الذي عُقد يوم ٢١ شباط ٢٠١٦ أيام إدارة أوباما، وكشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية بعد عام (١٩ شباط ٢٠١٧)، وتم بحضور بنيامين نتنياهو وجون كيري وعبد الفتاح السيسي وعبد الله الثاني؛ نوقشت أفكار "جديدة" للحل "النهائي"، وطُرحت خطة إعطاء أراضٍ من سيناء للفلسطينيين. وفي ذلك الاجتماع طرح نتنياهو أفكاراً متعلقة ببناء الثقة مع الفلسطينيين، وتقديم تسهيلات اقتصادية، مقابل تطبيع علاقاته مع دول الخليج (أي التطبيع قبل التسوية السلمية). أما كيري فطرح أفكاراً متعلقة بالاعتراف بـ"إسرائيل" كدولة "يهودية" واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. ثم إن نتنياهو بدا -بعد ذلك- غير جادّ في متابعة

مسار التسوية واستحقاقاته. واللافت للنظر أن الطرف الفلسطيني الرسمي -رغم "انغماسه" في مسار التسوية، ورغم أنه الطرف المعني أساساً- كان غائباً ولم يُدعَ إلى هذا اللقاء. وفي ٢٠ أيلول ٢٠١٧؛ نقلت واشنطن تايمز عن محمود عباس قوله -بعد لقائه دونالد ترمب في نيويورك- إن السلام القادم الذي تعمل عليه الولايات المتحدة سيكون "صفة القرن"، وأن مفاوضات إدارة ترمب -وخصوصاً جاريد كوشنر وجيسون غرينبلات- التقوا الفلسطينيين أكثر من عشرين مرة خلال ثمانية أشهر. وتتابع زيارات كوشنر وغرينبلات للمنطقة وخصوصاً مصر والسعودية والأردن والإمارات، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"؛ للتهيئة لمشروع التسوية السلمية. وقد لاحظ عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاوي -في ٩ كانون الثاني ٢٠١٨- أن مقترحات ما يُعرف بصفقة القرن تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وأن هذه المقترحات تمّ نقلها إلى الفلسطينيين عن طريق السعودية. وبغض النظر عن مضمون المشروع الأمريكي؛ فإن متابعة التطورات تشير إلى أن ثمة شيئاً "يُطبخ" خلف الكواليس في إطار التسوية. كما أن التسويق الأمريكي للصفقة دفع باتجاه تطبيع العلاقات بين دول خليجية (السعودية والإمارات والبحرين) و"إسرائيل"، قبل الوصول إلى حلّ نهائي مع قيادة المنظمة والسلطة، مقابل عمل تحالف بين هذه الدول ضدّ إيران ولمكافحة "التطرف"؛ مع السكوت عن الإجراءات الداخلية المتعلقة بترتيب البيت السعودي. ويظهر أن خطة "صفقة القرن" -التي تم الحديث عنها- لا تختلف كثيراً عن أفكار جيورا أيلاند المطروحة في هذا البحث. وهذه الصفقة تتحدث عن مرحلة "بناء ثقة" طويلة الأمد، يتم فيها ضبط الأمن ونزع سلاح المقاومة خصوصاً في غزة؛ وتمر بإنشاء دولة فلسطينية مؤقتة تدخل في مفاوضات قد تستمر إلى عشر سنوات. وخلالها تدخل الدول الإقليمية في مشروع التسوية والتطبيع والتعاون في شتى المجالات الحيوية، وعلى رأسها "الأمن" (وهو هنا أمن "إسرائيل" وأمن الأنظمة الرسمية على حساب تيارات النهضة والتغيير وتيارات المقاومة).

وفي الختام لا بد من القول أن قيادتي المنظمة وفتح قد ارتكبتا خطيئة كبرى بتوقيع اتفاق لا يوقف الاستيطان الصهيوني طيلة فترة التفاوض؛ وهو ما استغله الاحتلال الإسرائيلي بشكل بشع فقام بتغيير وجه القدس وباقي الضفة الغربية، بينما استمرت عملية التفاوض غير المنتهية، وبالتالي عملية التهويد غير المنتهية إلى أجل غير مسمى. في المقابل شكّل اتفاق أوسلو مدخلاً لشرعنة "إسرائيل" واحتلالها، وإقامة الكثير

من الدول عربيا وإسلاميا وعالميا علاقات دبلوماسية معها. فهذه الدول بررت ما قامت به بأنها ليست ملكية أكثر من الملك؛ وأصبحت تبحث عن مصالحها؛ وأصبحت العلاقة مع الطرف الإسرائيلي مدخلا لرضا السيد الأميركي". وقام الطرف الإسرائيلي بتوسيع دائرة علاقاته السياسية والاقتصادية والأمنية بما يُحسن أوضاعه الاقتصادية وشبكة أمانه "الوطنية"؛ بينما تراجع قدرة الطرف الفلسطيني على الضغط على الجانب الإسرائيلي، بشأن أي من استحقاقات "التسوية" أو انتزاع أي من الحقوق الفلسطينية. ومهما كان العنوان لبضاعة فاسدة جميلاً أو جذاباً أو مثيراً للاهتمام، فإنها ستبقى بضاعة فاسدة!!